

Distr.: General
6 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والعشرون
٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*
سانت كيتس ونيفس

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280915 021015 GE.15-13295 (A)



أولاً - مقدمة

١ - ظلّ اقتصاد سانت كيتس ونيفس المتوسط الدخل، الصغير، وبالغ الانفتاح، يعاني مظاهر تأثرٍ هائل بالأزمة والركود الماليين العالميين، حتى بعد أن قدمت الدولة تقريرها الوطني الأول عن سجلّها المتعلق بحالة حقوق الإنسان؛ فقد أدّى كل من الأزمة والركود الماليين العالميين إلى انخفاض نسبة الدخل المتأتّي من التحويلات المالية إلى الاتحاد، وأسهما في تدهور الأحوال اللازم توافرها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد. علاوةً على ذلك، كان اقتصادها يواجه تحدياً آخر، ألا وهو ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً استثنائياً بنحو ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣.

٢ - فكان لزاماً على الحكومة أن تتحرّى سياساتٍ مالية بديلة، وهو ما استطاعت تحقيقه بجهودٍ قوامها المساعدة الخارجية. إذ صمّمت إطاراً للاقتصاد الكلي ذا مصداقية، ونقّدت تدابير مالية صارمة ترمي إلى خفض الدين، وتهيئة الأحوال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، ورفع مستوى المعيشة، والتخفيف من وطأة الفقر. فلطالما كان الاحتفاظ بمناخٍ يساعد على تحقيق النمو والتنمية إحدى الأولويات الاستراتيجية لحكومة سانت كيتس ونيفس، كما أنه يتصل اتصالاً وثيقاً بتقليدٍ عريق يتمثل في رعاية الفقراء وضعاف الحال.

٣ - وقد أسهمت الجهود المبذولة في سبيل إنعاش الاقتصاد، ليلعّ مستوى من النمو المستدام الطويل الأجل يُحسّن نوعية حياة المواطنين مع مرور الوقت، في إعطاء الحكومة زخماً كبيراً لتوحيّ الحصافة في إدارة النفقات العامة. ولعلّ في ضمان تحوّل التحديات المالية إلى فرصٍ لتحقيق أكبر منفعة ممكنة دلالة واضحة على التزام الحكومة بصون حقوق شعبها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

٤ - فبالفعل، هدفت التدابير المالية المتّخذة إلى توليد مزيد من الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرات المتعلقة بشبكة الضمان الاجتماعي وإنشاء مشاريع وبرامج حاسمة الأهمية في تنمية الاتحاد في الأجل الطويل. وكان هدفها الأساسي، كذلك، رفع المزيد من الأشخاص فوق خط الفقر ومنحهم الفرصة للإسهام بدرجةٍ أكبر في جهود التنمية الوطنية ولتحقيق الثروة لهم ولأسرهم وتحقيق مختلف أهدافهم وطموحاتهم تحقيقاً هادفاً. وتعكف حكومة سانت كيتس ونيفس باستمرار على منح مواطنيها الآخذة أعدادهم في التزايد هذه الحقوق الأساسية.

ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

٥ - يعكس هذا التقرير جهود وإسهامات شريحة عريضة من المجتمع تشمل الهيئات الحكومية، ومنها وزارة الخارجية، ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والتنمية المجتمعية والشؤون الجنسانية، ووزارة التعليم ووزارة الأمن القومي ووزارة العدل والشؤون القانونية، ومكتب أمين المظالم،

والمنظمات غير الحكومية، بما فيها رابطة الأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمع المدني، بما في ذلك الطوائف الدينية.

٦- ومن المهم الإشارة إلى أنه قبل وضع أي سياسات وطنية بشأن حقوق الإنسان، تتفاعل فروع الحكومة المعنية مع الجهات ذات الصلة صاحبة المصلحة ومع عامة الجمهور. فعلى سبيل المثال، أجرت وزارة التنمية المجتمعية والثقافة والشؤون الجنسانية، بالشراكة المستمرة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشاوراتٍ وطنية قبل صياغة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية. ثم مُنح الجمهور العام أيضاً في وقتٍ لاحقٍ فرصة التدريب المهني والتقني قبل الانتهاء من وضعها في نهاية عام ٢٠١٣.

٧- وتشكل 'المشاوراة الوطنية السنوية بشأن الاقتصاد' محفلاً آخر لتداول كل من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشباب والقطاعين العام والخاص مع الحكومة بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية الراهنة المؤثرة على الميزانية السنوية.

ثالثاً- ما استجد من تطورات منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق

ألف- توسّع الحكومة في التزامها بالنهوض بحقوق الإنسان

الخدمات الاجتماعية

٨- لقد ظلّت الحكومة ثابتةً على التزامها بتحسين نوعية حياة المواطنين كافة حتى إبان فترة ركود النشاط الاقتصادي والمالي، من خلال تعزيز إنجاز البرامج والمشاريع الاجتماعية الرامية إلى تحقيق رفاه الأسرة، وتعميم المنظور الجنساني، وضمان تمام المشاركة والانخراط في عملية التنمية الوطنية، وتعزيز حقوق الطفل، وتحسين نوعية الحياة. وتواصل هذه المبادرات التصدي بفعالية لعددٍ من التحديات التي تواجهها أضعف الفئات في مجتمعنا بالاستعانة بتدابير وقائية وتدابير التدخل وإعادة التأهيل.

استراتيجية الحد من الفقر

البرنامج الإرشادي المتعدد السنوات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، في إطار التدابير المصاحبة الداعمة للبلدان الأطراف في بروتوكول السكر

٩- وطّد البرنامج الإرشادي المتعدد السنوات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، في إطار التدابير المصاحبة الداعمة للبلدان الأطراف في بروتوكول السكر، المكاسب المحقّقة في الفترتين السابقتين، ٢٠٠٦-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١٣، ليساعد بذلك الحكومة في التخفيف من حدة آثار الأزمة الاقتصادية المندلعة آنذاك في سياق ما بعد أزمة السكر والتوسّع في البرامج المحلية التي

تركز على الحد من الفقر، وضمان الحماية الاجتماعية، وتنمية القطاع الخاص، وخلق فرص العمل.

الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان للحماية الاجتماعية

١٠- لا يزال الحد من الفقر يشكل إحدى القضايا الإنمائية الأساسية بالنسبة إلى سانت كيتس ونيفس. لذلك، أطلقت الحكومة في عام ٢٠١٣، عن طريق وزارة الخدمات الاجتماعية والتنمية المجتمعية والثقافة والشؤون الجنسانية آنذاك، الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، بالتعاون مع مكتب اليونيسف في شرق الكاريبي ومكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعدد الأقطار في الكاريبي.

١١- وعلى الرغم من أن البلد شهد منذ أعوام وجود مبادرات للتخفيف من وطأة الفقر، في إطار قانون المساعدة الإنمائية الاجتماعية لعام ١٩٩٨ الذي يشكل الإطار الناظم لتقديم المساعدة الاجتماعية في سانت كيتس ونيفس، وعلى الرغم من وجود ما يربو على ٢٤ برنامجاً للمساعدة الاجتماعية في سانت كيتس، وتنفيذ برامج مماثلة بنفس العدد تقريباً في نيفس، فقد لزم هيكل هذه المبادرات والبرامج بما يضمن توجيه الموارد العامة نحو إدماج الفقراء في مسار التنمية الاقتصادية العام بمزيد من الكفاءة والفعالية. وبإيجاز، تشكل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية مكوّناً حاسماً للأهمية من مكوّنات الجهود الوطنية المبذولة في سبيل الحد من الفقر، سيشكل الأساس لنظام حماية اجتماعية حكومي مستدام وشامل ومتكامل.

١٢- وتتناول الاستراتيجية الوطنية العناصر الأساسية التالية: تعزيز المساعدة الاجتماعية، وتحسين نوعية التعليم والتدريب، وتيسير تكلفة خدمات الرعاية الصحية للجميع وإتاحة إمكانية حصول الجميع عليها، وتعزيز سوق العمل بما يضمن تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، وزيادة إمكانية الحصول على فرص العمل، وزيادة قدرات وكالات التنمية الاجتماعية.

١٣- وتشجّع الاستراتيجية على استعراض التشريعات الداخلية الحالية بغية تمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، فضلاً عن خلق بيئة تشريعية تساعد على إصلاح نظام الحماية الاجتماعية.

١٤- وخلال عام ٢٠١٣، تواصلت الأعمال التحضيرية لتنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية. فاضطلعت الوزارة بثلاثة أنشطة رئيسية هي:

- إنجاز خطة العمل التنفيذية؛
- استحداث وثيقة للبرنامج لتحديد الولايات المتعلقة بالمسؤولية المشتركة في مجالات التكوين والتمكين والرعاية والتوجيه؛
- تدريب موظفي المساعدة الاجتماعية على استخدام تقنيات الرصد والتقييم.

نموذج 'ميند' (MEND) المحاكي لـ 'برنامج الجسور لشيلى' ('Chile Puente Programme')
للتخفيف من وطأة الفقر

١٥- تشكل هذه المبادرة مواءمةً وطنيةً لبرنامج جسور في شيلى، وهو نموذج للممارسة الفضلى في مجال التخفيف الشامل من وطأة الفقر. ويُقصد بالاسم 'ميند' ('MEND') وهي الأحرف الأولى لبرنامج "Mould, Empower, Nurture and Direct Families" تكوين الأسرة وتمكينها ورعايتها وتوجيهها في سانت كيتس ونيفس. وسيساعد هذا البرنامج الأفراد والأسر على رفع مستوى أدائهم الوظيفي.

١٦- وفي عام ٢٠١٤، ركزت الحكومة اهتمامها على الاقتصاد الأخضر كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية المطردتين في الاتحاد والمساعدة، في الوقت نفسه، في الحد من الفقر. وارتثت ضرورة صوغ سياسات لتعزيز الإنصاف في مجالات الإسكان، واستخدام الأراضي، والتدريب الأكاديمي والتدريب على المهارات، وإمكانية الحصول على المياه والطاقة النظيفة، والرعاية الصحية.

١٧- وقد شاركت ٢١ أسرة في هذا البرنامج التجريبي، برنامج تكوين الأسرة وتمكينها ورعايتها وتوجيهها في سانت كيتس ونيفس (برنامج ميند)، وأفادت من منحة مالية وخدمات ذات صلة تهدفان إلى تعزيز تماسك الأسرة. وستساعد زيادة الخدمات أيضاً في تيسير عملية اتخاذ القرار بشأن المالية، وتيسير تحديد واكتساب المهارات الملائمة لسوق العمل.

١٨- إضافةً إلى ذلك، ستتلقى الأسر الدعم المالي والنفسي في إطار البرنامج على مدى عامين. ويرتكز البرنامج على العناصر السبعة التالية:

- تحديد الأسر - ستوفر لكل أسرة ما لا يقل عن ثلاثة أشكال أساسية لتحديد أفرادها؛
- الصحة والرعاية - سيطلب إلى الأسر إجراء فحوصات طبية سنوية لأفرادها وضمّان تحصين الأطفال وحضور دورات إعلامية عن الصحة؛
- التعليم - ستضطلع الأسر بمسؤولية ضمان انتظام أطفالها في التردد على المدرسة، وحضورها اجتماعات الآباء والمعلمين التي تنظمها المدرسة؛
- دينامية الأسرة - سيطلب إلى الأسر تخصيص وقت للأسرة والمشاركة في حلقات عمل تنموية في مجالات كالصحة والميزنة والرعاية الوالدية، على سبيل المثال. ومن المتوقع أن تُسهم هذه الأنشطة في نماء البالغين والأطفال في الأسرة عاطفياً واجتماعياً نماءً إيجابياً، لِيُسهم ذلك في بناء المرونة الشخصية وتنمية العلاقات الداعمة؛
- الإسكان - ستقيم أحوال المعيشة في المنازل وستوضع خطة لتحسينها؛
- العمل - سيُشجّع أفراد الأسرة البالغون على تحديد مهاراتهم الملائمة لسوق العمل وستصمّم البرامج التدريبية تبعاً لذلك لتيسير نفاذهم إلى سوق العمل؛

- *الدخل* - ستكون الميزنة أحد الأنشطة الأساسية التي تضطلع بها الأسرة. إذ ستتعلم الأسر كيفية إدارة الإعانة المالية الذي تتلقاها في إطار هذا البرنامج.
- ١٩- وتشكل القيمة المتمثلة في المسؤولية أحد المكونات الأساسية لبرنامج تكوين الأسرة وتمكينها ورعايتها وتوجيهها في سانت كيتس ونيفس. وسيجق للأسر في إطاره الحصول على الإعانة المالية عن طريق بطاقة ائتمان، إذا استوفت الشروط المحددة. ويكلف مرشدون اجتماعيون بمساعدة الأسر على إدارة الأموال على نحو أفضل.
- ٢٠- وبعد عامين، من المتصور أن يكون أداء الأسر في عملية اتخاذ القرار قد تحسّن ويكون أفرادها قد اكتسبوا من المهارات ما يجعلهم أكثر قابلية للتوظيف. ثم سيُجرى بعدئذٍ تقييم للأسر المستفيدة للتحقق من جوانب التحسّن الذي حققته بغية تخرجها من البرنامج. ومن المتوقع أن يزداد عدد الأسر المستفيدة في عام ٢٠١٥ إلى ٨٠ أسرة، وأن يغطي البرنامج ١٤٠ أسرة في عام ٢٠١٦ و ٢٠٠ أسرة في عام ٢٠١٧.

الاستراتيجية الوطنية لشبكة الضمان الاجتماعي

- ٢١- رُسمت الاستراتيجية الوطنية لشبكة الضمان الاجتماعي لدى استحداثها وفقاً للتوصيات المحددة في تقرير عام ٢٠٠٩ المتعلق بتقييم شبكة الضمان الاجتماعي. وبينما هدفت الاستراتيجية إلى إنشاء معايير استحقاق واضحة وسجل مركزي للمستفيدين وأدوات للرصد والتقييم، فإنها تساعد أيضاً في توطيد البرامج الاجتماعية القائمة توخياً لكفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية إلى المواطنين لتمكينهم من أن ينعموا بحياة كريمة.

رعاية الأحداث

مرفق الأحداث المختلط

- ٢٢- يشكّل إنشاء 'مركز نيو هورايزنز المختلط لإعادة التأهيل'، الذي أُنجز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، جزءاً من استراتيجية شاملة لتقديم الرعاية القائمة على إعادة التأهيل إلى الشباب الذين ارتكبوا جرائم وإعادة إدماجهم في المجتمع.
- ٢٣- وتضمن الكيفية التي أنشئ بها هذا المرفق لإعادة تأهيل الأحداث فصل الأحداث عن البالغين في السجون تماشياً مع عملية تحسين حالة اكتظاظها.
- ٢٤- ويقدم المركز خدمات جيدة للرعاية ونماء الطفل إلى المقيمين فيه من الشباب والشابات. وتشمل هذه الخدمات، من جملة خدمات أخرى، الاستشارة، والخدمات القانونية، والتدريب الأكاديمي والفني والمهني، والتطوير المهني. كما أصبحت الدورات التدريبية في إدارة الغضب وعملية اتخاذ القرار، على سبيل المثال، من المكونات الحيوية للبرامج الرامية إلى مساعدة المقيمين في المركز على اكتساب مهارات اجتماعية جيدة والتحوّل إلى مواطنين مُنتجين.

٢٥- وفي الربع الأول من عام ٢٠١٢، تلقى موظفو المركز تدريباً مكثفاً أعدّهم جيداً للنهوض بمهمة إعادة التأهيل.

٢٦- وبنهاية عام ٢٠١٣، كان ٥١ معلماً قد أتموا تدريبهم في تطبيق منهجيات قائمة على المشاركة فيما يتعلق بتحديد التغيرات السلوكية لدى أطفال المدارس. وتُنَفَّذ حالياً مبادرات من قبيل تدريب المرشدين الاجتماعيين وموظفي محاكم الأحداث وتُستحدث، كذلك، عُدة أدوات للكشف المبكر عن التغيرات السلوكية وصعوبات التعلّم لتستخدمها المدارس.

الأطفال

استعراض البرنامج الوطني للحضانة

٢٧- كجزء من مشروع نماء الطفل القائم منذ أعوام، نُفذت عملية استعراض للبرنامج الوطني للحضانة بدأت بتدريب موظفي القضاء ومراقبي السلوك وغيرهم من الموظفين المعنيين، سعياً إلى تعزيز تغيير حياة الطفل في الاتحاد. وتلقّى بعض موظفي وزارة التنمية المجتمعية، ولا سيما المعنيون منهم بخدمات حماية الطفل، تدريباً مكثفاً من أجل تزويدهم بالأدوات اللازمة لتقديم الخدمات بمستوى ممتاز.

البروتوكول الوطني المتعلق بالطفل

٢٨- فرغت وزارة التنمية الاجتماعية والمجتمعية والثقافة والشؤون الجنسانية خلال عام ٢٠١٢ من صوغ البروتوكول وخطة العمل الوطنيين المتعلقين بالطفل. ويساعد هذا الصك في منع إيذاء الأطفال والإبلاغ عن حالات إيذائهم وإدارة هذه المسألة، بينما ستُعين خطة العمل على استحداث برنامج للتدريب والاتصال بالجهات صاحبة المصلحة لأغراض تنفيذ البروتوكول. كما تقدم هذه الوثيقة التوجيه إلى مقدمي خدمات حماية الطفل فيما يتعلق بتحديد حالات إيذاء الأطفال، واعتراف مقدمي الخدمات بمسؤولياتهم، وضمان حماية الطفل.

إعادة إنشاء مجلس المراقبة ورعاية الأطفال

٢٩- تعزيزاً للجهود المبذولة من أجل صون حقوق شبابتنا ورفاههم، دعمت الحكومة إعادة إنشاء مجلس المراقبة ورعاية الأطفال في آذار/مارس ٢٠١٢. وتتألف عضويته من مرتين ومرشدين اجتماعيين وأخصائيين في مرحلة الطفولة المبكرة ومهنيين طبيين وقوات الأمن ونقابة المهن القانونية ورجال الدين.

التعليم

٣٠- في عام ٢٠١٣، أُجري، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تقييم لطبيعة الحواجز المعيقة لإمكانية الحصول على خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وقد

استُعين بهذا التقييم في تحديد استراتيجيات تهدف إلى ضمان تغطية تمتع الأطفال وأضعفهم بهذه الخدمات.

٣١- وتشكل 'الورقة البيضاء المتعلقة بالتعليم والسياسات العامة'، التي فُرج من صوغها في عام ٢٠٠٩، مخططاً تفصيلياً لتطور التعليم خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أنشئت لجنة تُعنى بتنفيذ الورقة البيضاء ورصد تنفيذها بغرض وضع جدول زمني لتنفيذ مختلف خطط الورقة وبرامجها.

التعليم الفني والمهني

٣٢- فُوض مجلس التعليم الفني والمهني وعُزز البرنامج الوطني للتدريب على المهارات لتقدم تدريب فني - مهني عالي الجودة إلى الطلاب وإلى الشباب غير الملحقين بالمدرسة المتأهلين إلى هذا النوع من التدريب.

٣٣- وتحت توجيه مجلس التعليم الفني والمهني، استُحدثت خطة وطنية شاملة للتعليم والتدريب الفني والمهني تهدف إلى ضمان تحسين عمليتي تعليم المهارات والتدريب عليها في الاتحاد. ومن المقرر استعراض سياسة التعليم الفني والمهني في عام ٢٠١٨، وعنوانها الفرعي: 'التعليم الفني والمهني للجميع: وسيلة لتحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة والتعلم مدى الحياة'. إلا أن للمجلس أن ينظر في إجراء استعراض لمنتصف المدة خلال عام ٢٠١٦، وهو ما سيُمكن من إجراء ما يلزم من تعديلات لبلوغ الأهداف المحددة.

٣٤- وقد رُسمت سياسة التعليم الفني والمهني لتحقيق الأهداف التالية:

- (أ) تقديم رؤية جماعية وتوجيه استراتيجي لعملية التعليم الفني والمهني؛
- (ب) تشكيل إطار لمواصلة تطوير وتعزيز التعليم الفني والمهني كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- (ج) بلورة فهم مشترك لمفهوم التعليم الفني والمهني كمبدأ توجيهي في جميع مراحل التعليم، بحيث تشكل هذه السياسة أساساً منطقياً لعملية تخصيص الموارد، وتقديم برامج تلبي متطلبات سوق العمل، وتضع معايير للتقييم ومنح الشهادات؛
- (د) توجيه الشراكات والربط الشبكي اللازم لئیسهم التعليم الفني والمهني في وضع برنامج عمل للتنمية المستدامة وتنفيذه؛
- (هـ) تقديم التوجيه لتطوير مهارات المتعلمين والعاملين والنهوض بها، في أماكن الدراسة والعمل وفي حياتهم المهنية؛
- (و) توجيه إدارة نظام شامل للتعليم الفني والمهني وتوجيه عملياته؛

(ز) توجيه التآزر فيما بين مقدمي الخدمات، والمؤسسات، والبرامج، والجهات صاحبة المصلحة، وتعزيز الصلة بين هذا المجال السياساتي وغيره من المجالات السياساتية لتحقيق التنمية المستدامة.

المؤسسة الوطنية للتعليم بسانت كيتس ونيفس

٣٥- تتجلى مهمة المؤسسة الوطنية للتعليم بسانت كيتس ونيفس، المنشأة في عام ٢٠١٥، في "النهوض بمستوى التحصيل الدراسي للطلاب، بفضل تفرّد قوة شراكتها مع المرّين، عن طريق الاستثمار في قطاع التعليم العام الذي سيُعدّ أطفال الأمة للتعلّم والنجاح في بيئة سريعة التغيّر". وتبرّعات أفراد الجمهور، يمكن للطلاب المحرومين الإفادة من طائفة متنوعة من برامج المنح الدراسية، والمنح المالية، والجوائز.

المدارس الملائمة للأطفال

٣٦- في عام ٢٠١٢، حظيت أربع مدارس ابتدائية في نيفس بفرصة قيادة مبادرة 'المدارس الملائمة للأطفال' التي أطلقتها اليونيسف. وكان هدف هذا البرنامج تحسين المعايير المدرسية المعتمدة وتعزيز جودة تعليم الطلاب بتعزيز ثلاثة مبادئ رئيسية هي: التركيز على الطفل، والمشاركة الديمقراطية، والتعليم الكامل للجميع. وقد قادت هذه المبادرة حتى الآن ١٤ مدرسة ابتدائية عامة بسانت كيتس ونيفس.

٣٧- ويتيح هذا النموذج لجميع الجهات صاحبة المصلحة في مجال التعليم، بمن في ذلك الأولياء والأطفال، الإدلاء بأرائها في المواد المدرّسة شكلاً وموضوعاً، وكذلك في عمليات اتخاذ القرار.

٣٨- وتشجع مبادرة 'المدارس الملائمة للأطفال' على اعتماد أسلوب الإدارة الإيجابية للسلوك بما يحقق ما يلي: ضمان إنشاء نظم لحماية الطفل ونفاذها، وإعادة إقرار منهج دراسي عن الصحة والحياة الأسرية يقوم على المهارات، وتعزيز تهيئة فصول شاملة للجميع ومحفّزة على التعلّم، وتعزيز حسن الإدارة الطلابية، والتشجيع على مشاركة الوالدين، فضلاً عن المجتمع، في المدارس.

الفصول غير المختلطة

٣٩- أقرّت سانت كيتس ونيفس في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ التعليم غير المختلط على أساس تجريبي للطلاب في الصفوف من الثالث إلى السادس التعليم الابتدائي في ثلاث من أكبر المدارس الابتدائية في البلد. وقد اتُّخذ هذا القرار في أعقاب ظهور نزعة تُسلّم البيانات الإحصائية بأنها خلل جنساني في جامعة غرب الأنديز، أُرجع سببه إلى المدارس الابتدائية. فاستناداً إلى الاستعراض الذي أجرته الوزارة، وبالأدلة التحريية، أُشير إلى أن البنين في الصفوف من الثالث إلى السادس في بيئات تعلّم للبنين فقط يكون أداؤهم الأكاديمي أفضل.

٤٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، استضافت وزارة التعليم سلسلة من الحلقات الدراسية الرامية إلى تمكين الطلاب من البنين. ورَكَزَت هذه الجلسات على الاستراتيجيات لزيادة انخراط الطلاب في المدرسة والفصل، ورفع مستوى التحصيل الدراسي، وتعزيز الاعتماد بالبنفس، وتطوير السلوكيات الاجتماعية الإيجابية فيما بين الطلاب.

برنامج 'تحالف نحو الفوز'

٤١- وقَّعت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية على اتفاق منحة مع شبكة الشركاء الأمريكيين لتنفيذ برنامج 'تحالف نحو الفوز'. وفي إطار هذا البرنامج، يتمكّن الشباب من الحصول على فرص بفضل الخبرة العملية والموارد المالية المقدمة من جهات أخرى، ومشاركة القطاع الخاص. ويدرّب البرنامج المنظمات غير الحكومية على منهاج 'نحو الفوز' ليساعدها على تحقيق مهامها.

٤٢- ويُعدّ إقرار منهجية 'نحو الفوز' في نظام المدارس بسانت كيتس ونيفس في عام ٢٠١٢ الأول من نوعه على هذا المستوى في المنطقة. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢، دُرِّبَ عليها ما مجموعه ١٢٠ شاباً، وتخرّجت أول دفعة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وضُمَّت الدفعة شباب في الصف الرابع الثانوي (بين سن الرابعة عشرة والسادسة عشرة) من خمس مدارس ثانوية هي: مدرسة باستير الثانوية، ومدرسة واشنطن أرشيبالد الثانوية، ومدرسة فيرتشايلد الثانوية، ومدرسة كايون الثانوية، ومدرسة تشارلز إي ميلز الثانوية. وقد أفاد نحو ٣٠٠ طالب من هذا البرنامج الذي دام ثلاثة أعوام.

٤٣- وللبرنامج الفوائد التالية:

- (أ) يتمكّن شباب سانت كيتس ونيفس اقتصادياً على أساس الرياضة ويقدم لهم التدريب على المهارات الحياتية؛
- (ب) يحسّن قدرة المؤسسات الشريكة على تنفيذ نموذج مركز قوامه الرياضة من أجل التنمية، يمكن استنساخه ويسهل توسيع نطاقه ليغطي أشد المجالات إلحاحاً، بما في ذلك عمل الشباب، ومنع الجريمة، وتنمية روح القيادة ورسوم التعليم الإضافية، وترويج المهارات والخيارات الحياتية الصحية؛
- (ج) يعزز إنشاء شبكة داعمة للطلاب ويدعم استحداث مجالات عمل مأمونة للشباب؛
- (د) يستحدث شبكة منظمات قادرة على استخدام الرياضة لتنمية الشباب وملتزمة بذلك.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٤- تماشياً مع التزام الحكومة بتوفير الأدوات اللازمة لتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين في صفوف أفراد شعبها، أنجزت الحكومة في عام ٢٠١٣، في إطار عمل إدارة التكنولوجيا، مشروع 'حاسوب محمول لكل طالب' الذي أتاح لـ ٧ ٠٠٠ طالب، ومن ثم، إمكانية التعلّم الافتراضي.

٤٥- وعن طريق وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، شرعت الحكومة في عام ٢٠١٣ في تنفيذ خطة ثلاثية المراحل لإطلاق شبكة حكومية واسعة شاملة، ستضم شبكة حكومية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكة تعليمية، وشبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية للشرطة.

٤٦- والشبكة التعليمية، الموفرة من هيئة شرق الكاريبي للاتصالات السلكية وغير السلكية والممولة من البنك الدولي، تشكّل البنية التحتية اللازمة لربط جميع المدارس العامة بشبكة تعليمية تُدار عبر الإنترنت بنطاق عريض بسرعة ٢٤ ميغابايت. وسيُغطى كل فصل من الفصول بشبكة اتصال لاسلكي توفر للموظفين الإداريين، وكذلك بعض الفضاءات المفتوحة المشتركة. كما ستشغّل هذه الشبكة نظام المعلومات المتعلق بإدارة التعليم الذي فُرج من إنشائه مؤخراً، وستدعم التحوار الشبكي بين المدارس، والحلول القائمة على التدريس في فريق تعليمي، وغيرها من التطبيقات المتصلة بشبكة الإنترنت.

الشباب

٤٧- تحفيزاً للنمو، ومن أجل خلق فرص عمل للشباب، أطلقت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ 'برنامج التدريب على المهارات، وتطوير المشاريع'. وقد صُمم هذا المشروع من أجل تعليم الشباب العاطلين عن العمل مهارات الزراعة وتطوير المشاريع لمساعدتهم على اكتساب المهارات التي قد تكون مطلوبة في ظل الاقتصاد الجديد.

٤٨- ونفذت هذه المبادرة بتنسيق مشترك بين وزارة التنمية الاجتماعية والمجتمعية، ووزارة التعليم والمعلومات، والمؤسسة المعنية 'برنامج التدريب على المهارات وتطوير المشاريع'، المؤلفة من عدد من قادة القطاعين العام والخاص، وقد أفادت المبادرة نحو ٣٦ شاباً بتدريبهم في مجال الزراعة المائية. ونتيجة لذلك، أمدّ أحد هذه المشاريع رفوف بعض أكبر أسواق البلد المركزية و٣٣ متجراً محلياً بمنتجات كالطماطم والخس والفلفل الحلو.

٤٩- ويتمويل من صندوق تنويع استثمارات السكر، استُحدث 'برنامج تمكين الشعب' ليمنح المواطنين العاطلين عن العمل، ولا سيما الشباب، الفرصة لتعلّم مهارات تُمكنهم من الحصول على فرص عمل قصيرة الأجل تمهيداً لحصولهم على وظائف طويلة الأجل.

٥٠- وفي إطار 'برنامج تمكين الشعب'، شُغلت ستة مشاريع فرعية هي: مشروع تشغيل المتدربين المؤهلين، والمشروع الوطني لتحسين البنى التحتية، ومبادرة التدريب والإدارة في المشاريع

الزراعية، والمبادرة المتعلقة بالمرأة في مجال مهن البناء، ومبادرة التدريب على المهارات وتطوير المشاريع، والمبادرة المتعلقة بالمرأة في المشاريع الصغيرة.

٥١ - وكنتييجة لهذا البرنامج تمكّن بعض الأفراد من العثور على وظائف دائمة.

المُسْتَوْن

٥٢ - وافقت الحكومة على زيادة معاشات الضمان الاجتماعي اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ بالنسب التالية على وجه التحديد: ارتفع معاش السن الدنيا للتقاعد بنسبة ٧,٥ في المائة من ٤٠٠ إلى ٤٣٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة شهرياً، وارتفع معاش المساعدة غير القائم على دفع اشتراكات بنسبة ٢ في المائة ليصل إلى ٢٥٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة شهرياً. علاوة على ذلك، ارتفعت جميع المعاشات الأخرى الممنوحة في أي عام سابق لعام ٢٠١٠ بنسبة ٦ في المائة، وارتفعت المعاشات الممنوحة في الأعوام ٢٠١٠ أو ٢٠١١ أو ٢٠١٢ بنسبة ٢ في المائة، بينما ارتفعت المعاشات الممنوحة في عام ٢٠١٣ بنسبة ١ في المائة.

٥٣ - وللأشخاص في سن الثانية والستين فما فوق حق الإعفاء من رسوم خدمات الرعاية الصحية والأدوية الصيدلانية في المرافق العامة للرعاية الصحية.

٥٤ - ويُوافق عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية الرابعة عشرة لإنشاء 'برنامج الرعاية المنزلية' الرئيسي التابع لإدارة الخدمات الاجتماعية، حيث يزور مقدمو الرعاية المدربين المواطنين المسنين المعوزين في محل إقامتهم ويقدمون لهم خدمات الرعاية.

٥٥ - وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، تحتفل الوزارة بالمسنين وتنظم طائفة متنوعة من الأنشطة تُشركهم فيها، بما في ذلك إجراء زيارات إلى المدارس، وتنظيم 'مسيرة شهر المسنين' السنوية، وإطلاق مبادرة 'عشاء المواطنين كبار السن وحفلهم الراقص'.

٥٦ - وتواصل الحكومة دعم عدد من برامج المساعدة الاجتماعية للمسنين تشمل تقديم استحقاقات غذائية وسكنية وطبية.

الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٧ - أجرت حكومة سانت كيتس ونيفس خلال جولة استعراضها الدوري الشامل الأولى مشاوراتٍ مع شريحة واسعة من المجتمع، شملت أشخاصاً ذوي إعاقة، لتقيّم احتياجات هذه الفئة من الأفراد التي عادةً ما تُعتبر فئة مُهمّشة.

٥٨ - وكان الهدف من ذلك زيادة مستوى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وممثليهم مشاركةً كاملة في مناقشة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أصبح الجمهور أكثر وعياً بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وبرايلتهم المحلية خلال نقاش مائدة مستديرة أُذيع على الهواء مباشرةً على محطة إذاعية

وتلفزيونية محلية. وأثار النقاش عدة قضايا وانضمّ إليه العديد من أفراد المجتمع عبر الرسائل النصية وشبكة فيسبوك وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي.

الصحة

- ٦٠- تواصل الحكومة تركيزها الدؤوب على تحسين إمكانية الحصول على خدمات صحية مضمونة وميسورة التكلفة.
- ٦١- وبدأ في عام ٢٠١٢ تحديث نظام السجلات الوطني ليشمل تسجيل المواليد والوفيات.
- ٦٢- وفي عام ٢٠١٣، نهضت الحكومة بالأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذ النظام الوطني للتأمين الصحي عقب إتمام مبادرة 'السجلات الوطنية الطبية'، التي أطلقت بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وجامعة غرب الأنديز.
- ٦٣- وضماناً لإمداد جميع مواطني سانت كيتس ونيفس بنظام تأمين للرعاية صحية فعال من حيث التكلفة وشامل ومُستدام، للحد من العبء المالي المصاحب للأمراض الخطيرة، يتواصل استرشاد عملية اتخاذ القرار المبنية على أدلة بالتقديرات المجمعّة بهذا الشأن.
- ٦٤- ويغطي نظام الرعاية الصحية الوطني الآن خدمات طبية تشمل تصوير الثدي بالأشعة، وخدمة الإسعاف جوّاً، وعلاج سرطان الثدي، ورعاية الأسنان والعيون، ورعاية المسنين، من أجل تحسين الحالة الصحية العامة لمواطنينا ومستوى رفاههم العام.

الإسكان

- ٦٥- في حزيران/يونيه ٢٠١١، أقرّت الحكومة 'البرنامج المتعلق بحفز مواد البناء'. وفي إطار هذا البرنامج، تُخفّض الضرائب المفروضة على مواد البناء المئّنة بما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة المستخدمة في بناء مساكن لمن لم يسبق لهم امتلاك منزل. وقد مدّدت الحكومة فترة إنجاز البرنامج إلى الربع الأول من عام ٢٠١٣، إذ كان من المقرر إنجازه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهدفت بذلك إلى دعم قطاع الإنشاءات والمساعدة في التخفيف من تزايد الطلب على المساكن.
- ٦٦- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أطلق صندوق تنويع استثمارات السكر مبادرة 'صندوق تحقيق التمكين الاقتصادي بدعم قطاع الإسكان' لتشجيع المواطنين على الاستثمار في مشاريع الأحياء السكنية. كما أنشأ صندوق تنويع استثمارات السكر 'صندوق المساعدة على سداد القيمة العقارية' الذي يسمح لمقدمي الطلبات المستحقّين للتمويل في إطار 'صندوق تحقيق التمكين الاقتصادي بدعم قطاع الإسكان' بسداد القيمة المطلوبة.

٦٧- وقد روجعت المبادرة لجعلها أكثر إغراء للراغبين في امتلاك منازل، فُرفع الحد الأقصى للدين وُخفّض سعر الفائدة الثابت. وأقرّت بنود وشروط جديدة دخلت حيز النفاذ في تموز/ يوليه ٢٠١٢.

٦٨- وفي عام ٢٠١٣، عُدّل مجدداً برنامج 'صندوق تحقيق التمكين الاقتصادي بدعم قطاع الإسكان'، بهدف توسيع نطاق اشتراطات الاستحقاق بحيث تشمل مقدمي الطلبات المالكين لعقار قيد الإنشاء بالفعل، بعدما كانت في السابق تقصر استحقاق التمويل فقط على مقدمي الطلبات الباعثين لعقارات جديدة أو الذين يشرعون في البناء.

٦٩- وسعيًا إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تمكين المواطنين من ملكية الأراضي والمنازل، وافقت الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ على توزيع ٥٠٠ قطعة أرض سكنية أخرى تتراوح مساحتها بين ٤ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ قدم مربع، في عدة مناطق بجزيرة سانت كيتس.

٧٠- وقد صُمّمت هذه الخيارات لشراء الأراضي على هذا النحو لإتاحة إمكانية الشراء للأشخاص المنتمين إلى أدنى الشرائح الاقتصادية وضمان قدرة المواطنين على التنقل في اتجاه صعودي بتملك الأراضي والمنازل.

٧١- وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، دخل صندوق تنويع استثمارات السكر، مجدداً، في شراكة مع مؤسساتنا المالية المحلية في الاتحاد بتقديم 'برنامج القروض لتعزيز الإسكان'. وتقدم هذه المبادرة الجديدة قروضاً بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة كحد أقصى بسعر فائدة ثابت يبلغ ٥ في المائة على قيمة القرض إلى المواطنين سكان المنازل التي ستُنقذ فيها أعمال ترميم المباني أو إعادة تصميمها أو توسيعها.

٧٢- وأثناء خطاب عام ٢٠١٤ المتعلق بالميزانية، أعلن رئيس الوزراء آنذاك أن الحكومة مُقبلة على تنفيذ مبادرة سكنية جديدة تُدعى 'الموئل المستقل ٣٠'، تهدف إلى إمداد ٣٠٠ منزل بالطاقة بألواح الطاقة الشمسية.

العنف المنزلي

٧٣- إن سانت كيتس ونيفس مُلزمة قانوناً بحماية النساء والفتيات من التعرّض للعنف المنزلي والعنف الجنسي، بما في ذلك التحرش الجنسي. والدولة مطالبة بإنشاء الآليات القانونية والإدارية اللازمة لحماية النساء والفتيات حمايةً كافيةً من أشكال العنف ومدّهن بإمكانية الانتصاف بسبل عادلة وفعالة. وتحقيقاً لذلك، تواصلت الدولة بذل الجهود من قبيل مواصلة تدريب موظفي إنفاذ القانون وموظفي القضاء بشأن التعامل مع ظاهرة العنف المنزلي، وتوعية وسائط الإعلام والجمهور بها.

٧٤- وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أنشئ بجهاز قوات الشرطة الملكية لسانت كريستوفر ونيفس وحدة خاصة بالضحايا، للتعامل مع قضايا من بينها العنف المنزلي وإيذاء الأطفال. ويعمل

بجزيرة نيفس أربعة أعوان شرطة من الوحدة الخاصة بالضحايا التابعة لإدارة الخدمات الاجتماعية. ووفقاً لما ورد من إفادات، فقد "زاد" معدل الإبلاغ، فيما يتعلق بجرائم الاغتصاب، "زيادةً كبيرة" بإنشاء هذه الوحدة.

٧٥- وتُقدم الحكومة خدمات الاستشارة إلى ضحايا الإيذاء وتوفر التدريب إلى أفراد الشرطة والممرضين ومستشاري التوجيه النفسي وغيرهم من الموظفين الحكوميين بشأن التعامل مع ظاهري العنف المنزلي والعنف الجنساني.

٧٦- وفي إطار عمل إدارة الشؤون الجنسانية، بالتعاون مع جهاز الشرطة، نُفذت الحكومة حملات عامة لمكافحة العنف الجنسي، عن طريق الكنائس وأماكن العمل والمحطات الإذاعية وفيما بين منظمات المجتمع المدني.

٧٧- وقد أتاحت إدارة الشؤون الجنسانية الاتصال بثلاثة أرقام على خط مباشر للأشخاص الذين يلتمسون المساعدة لأنفسهم أو لغيرهم فيما يتعلق بحوادث العنف المنزلي.

القانون والنظام

٧٨- إن حاجة البلد إلى مهارات تحقيق شاملة وإلى زيادة معدلات الكشف والإدانة فيما يتصل بالجرائم، دفعت الحكومة إلى استحداث وحدة لجرائم القتل بجهاز قوات الشرطة.

٧٩- كما وُسِّع نطاق استخدام نظام تلفزيون الدائرة المغلقة ونُشر في عدة مناطق استراتيجية بالاتحاد لزيادة تعزيز جهود الكشف عن الجريمة.

٨٠- وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، نُشر بعض أفراد الشرطة في بعض المدارس لكبح تجنيد العصابات في المدارس وردع حوادث العنف فيها.

٨١- وفي عام ٢٠١٣، كان يُحطَّط لإنشاء فريق لمكافحة جرائم السلب، ووحدة بحوث بشأن اقتفاء أثر الأسلحة النارية، ووحدة للتحقيق في جرائم الحرق المتعمد، كل ذلك بهدف دعم خطة الحد من الجريمة.

٨٢- وقد تلقت وحدة بحوث اقتفاء أثر الأسلحة النارية المساعدة من المبادرة الأمنية لحوض البحر الكاريبي لاستعادة عدد متزايد من الأسلحة من الشوارع.

العمل اللائق

٨٣- خلال عام ٢٠١٢، بدأت وزارة العمل تنفيذ جميع عناصر 'برنامج العمل المتعلق بالعمل اللائق' الذي اعتمده منظمة العمل الدولية، وهو برنامج إنمائي عالمي انضمت إليه منظمة دول شرق البحر الكاريبي، على الصعيد دون الإقليمي، ومنطقة الجماعة الكاريبية، ككل.

٨٤- وتعتمد وزارة العمل حالياً، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والجهات المحلية صاحبة المصلحة، إلى ضمان تحقيق النجاح في عدد من المجالات المتصلة بالموضوع، بما في ذلك استعراض تشريعات العمل وتحديثها، وتعزيز نظم المعلومات المتعلقة بسوق العمل، وترويج سياسات لأماكن العمل شاملة للجميع بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض غير السارية، وزيادة التحوار بين الحكومة وأرباب العمل والعاملين بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والدولية.

رفع الحد الأدنى للأجور

٨٥- عقب إجراء مشاورات وطنية مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في آب/أغسطس ٢٠١٤ وصدور تقرير بشأن الحد الأدنى للأجور عن لجنة وطنية استشارية مؤلفة من ٢٧ شخصاً، رفعت حكومة سانت كيتس ونيفس الحد الأدنى للأجور بنسبة ١٢,٥ في المائة (من ٨ إلى ٩ من دولارات الولايات المتحدة في الساعة أو من ٣٢٠ إلى ٣٦٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في الأسبوع) اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

باء- التدابير التشريعية

قانون قضاء الأطفال لعام ٢٠١٣

٨٦- استعاض البلد عن قانون الأحداث بقانون قضاء الأطفال لعام ٢٠١٣. وقد رفع قانون قضاء الأطفال السن القانونية للمسؤولية الجنائية من ثمانية أعوام إلى اثني عشر عاماً. ويرد أدناه اقتباس منه:

المسؤولية الجنائية

(أ) يُفترض أن يكون الطفل دون سن الثانية عشرة فاقداً للأهلية الجنائية أو ألا يُدان بارتكاب جريمة؛

(ب) عملاً بالفقرة الفرعية ٣ من المادة ٤، لا يتحمل الشخص في سن العاشرة على الأقل ودون سن الثانية عشرة المسؤولية الجنائية عن أي فعل أو امتناع عن فعل ما لم يثبت أنه وقت إتيان الفعل أو الامتناع عنه كان قادراً على معرفة أنه يجب عليه ألا يأتيه أو يمتنع عنه.

٨٧- كما يضمن قانون قضاء الأطفال لعام ٢٠١٣ فصل الأحداث الجانحين عن السجناء البالغين.

٨٨- وبموجب قانون قضاء الأحداث لعام ٢٠١٣، حُدث النظام الجنائي واستُكمل بحيث زيدت العقوبات المقررة في قضايا الاعتداء الجنسي على القُصّر.

٨٩- كما عدّل هذا القانون قانون الأحداث السابق له ليفي بالمعايير الدولية بتغيير تعريف الأحداث الوارد فيه بما يضمن تمتع جميع الأشخاص دون سن الثامنة عشرة بالحماية.

قانون (رعاية وتبني) الطفل لعام ٢٠١٣

٩٠- باعتماد قانون الرعاية والتبني لعام ٢٠١٣، اعتمدت الحكومة تشريعاً جديداً لحماية الأطفال لتفي بالمعايير الدولية بهذا الشأن.

٩١- وبعد أن راجعت الحكومة تشريعات البلد المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل، مكّنها هذا القانون، إلى جانب التدابير التالية، من مواءمة مجموعة قوانينها الداخلية المتعلقة بالطفل مع مبادئ الاتفاقية وأحكامها:

- إلغاء قانون الأحداث؛ فالقانون النافذ الآن هو قانون قضاء الأطفال لعام ٢٠١٣؛
- سنّ قانون (رعاية وتبني) الطفل في عام ٢٠١٣؛
- تنقيح قانون إعالة الطفل في عام ٢٠١٢؛
- سنّ قانون الوصاية والحضانة وإمكانية الاطلاع على أحوال الطفل في عام ٢٠١٢؛
- تنقيح القانون المتعلق بوضع الطفل في عام ٢٠١٣؛
- تعديل قانون مجلس المراقبة ورعاية الأطفال لعام ٢٠١٣؛
- سنّ قانون مكافحة العنف المنزلي في عام ٢٠١٤.

قانون مكافحة العنف المنزلي لعام ٢٠١٤

٩٢- مكّن قانون مكافحة العنف المنزلي لعام ٢٠١٤ الحكومة في إطار عمل إدارة الشؤون الجنسانية من إدكاء وعي الجمهور بقضايا حمل المراهقات والتثقيف الجنسي والعنف ضد المرأة والطفل.

٩٣- ويصنّف هذا التشريع لمكافحة إيذاء الأطفال والعنف المنزلي جرائم العنف الجنسي والاعتصاب وسفاح المحارم بأنها جرائم خطيرة ويفرض عقوبات ملائمة لكل منها على الجناة، بمن فيهم أقارب الضحية.

٩٤- وقد مكّن قانون مكافحة العنف المنزلي الحكومة، كذلك، من اعتماد سياسات وتشريعات لمكافحة التمييز والعنف ضد المرأة والطفل، ولا سيما العنف المنزلي والعنف الجنسي.

القانون المعدّل لقانون الإجراءات الجنائية، لعام ٢٠١١

٩٥- يُعدّل هذا القانون الفصل ٤-٥ من القانون المعدّل للقانون الجنائي، بإدراج مادة جديدة، المادة ١٧، بعد المادة ١٦ مباشرة، بعنوان 'حظر دخول الأشخاص دون سن الثامنة

عشرة، وتحظر هذه المادة دخول القُصّر إلى الملاهي الليلية أو الحانات أو نوادي القمار أو أي أماكن ترفيه أخرى للبالغين.

٩٦- قانون اعتراض الاتصالات، لعام ٢٠١١- يهدف مشروع قانون اعتراض الاتصالات لعام ٢٠١١ إلى تعزيز إطار سانت كيتس ونيفس التشريعي لمكافحة الجريمة. وينص مشروع القانون على الاعتراض "المشروع والقانوني" لجميع شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الاتصالات عبر الهاتف والإنترنت ونظم الإبراق وإدارة البريد.

قانون المساواة في الأجور لعام ٢٠١٢

٩٧- يُعرّف هذا القانون المساواة في الأجور بأنها معدل أو جدول الأجور على الأعمال الذي لا ينطوي على أي عناصر تفرق بين العاملين والعاملات.

٩٨- ويضمن هذا القانون المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة في مكان العمل ويُجرّم مخالفة رب العمل أو وكيله القانون.

٩٩- علاوة على ذلك، ينص أحد أحكام القانون على إزالة ومنع التمييز على أساس نوع جنس العامل في العمل المدفوع الأجر، وعلى اتخاذ ما يلزم من تدابير في المسائل المتصلة بذلك أو الناجمة عنه.

١٠٠- كما يُنشئ هذا القانون محكمة يُحوّلها سلطة توجيه أمر بدفع متأخرات الأجور إلى رب العمل المدان بجريمة الامتناع عن دفع الأجور.

القانون المعدّل لقانون الجرائم الشخصية، لعام ٢٠١٢

١٠١- بموجب القانون المذكور أعلاه، يُعترف بفعل الاغتصاب بوصفه فعلاً إجرامياً يعاقب عليه القانون، وعقوبته القسوى السجن المؤبّد.

١٠٢- وإلى جانب القانون الجنائي الذي يُسرّع في قضية إيذاء الأطفال (بما في ذلك الإيذاء ذو الطبيعة الجنسية)، أُقرّ تشريع جديد لحماية الطفل لتقديم مستوى إضافي من الحماية لم يكن متاحاً من قبل للأطفال الذين كانوا يتعرّضون للإيذاء البدني والجنسي.

١٠٣- وقد صيغ هذا القانون على نمط التشريع النموذجي المصاغ في إطار مشروع إصلاح قانون الأسرة، التابع لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي. ويُنشئ القانون نظاماً شاملاً لجميع المراحل الحاسمة في قضية حماية الطفل، بما يشمل إقرار أحكام قانونية بشأن الإبلاغ عن الحالات والتحقيق في القضايا، ووضع خطط الرعاية، والتماس الانتصاف القانوني بطائفة من الترتيبات الممكنة، وإتاحة تشكيلة من تدابير التدخل الإضافية. ويشكل هذا القانون الجديد سبيل انتصافٍ مدني يركّز على حماية الطفل الضحية، خلافاً للقانون الجنائي الذي يركّز على السلوك غير المشروع للجاني.

جيم- تعزيز حقوق الإنسان

مشروع الشباب من أجل التوعية بحقوق الإنسان

١٠٤- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أطلق شباب الاتحاد، بدعمٍ مالي وبأشكال دعمٍ أخرى من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مشروعاً للشباب من أجل التوعية بحقوق الإنسان في سانت كيتس ونيفس. ويهدف المشروع إلى إذكاء وعي الشباب بأهمية حقوق الإنسان بمجموعة من أنشطة العلاقات العامة، فضلاً عن حلقات العمل والمحاضرات والحلقات الدراسية. وستدعم هذه التوعية تنمية الشباب ليصبحوا أكثر إماماً بحقوقهم الإنسانية.

١٠٥- وتتجلى إحدى النتائج الرئيسية للمشروع المحلي للشباب من أجل التوعية بحقوق الإنسان في إنشاء نادٍ اتحادي للشباب لحقوق الإنسان. ويهدف المشروع كذلك إلى الترويج لإنصاف الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم، بالدفاع عنهم في المحاكم والوساطة في النزاعات.

مشروع المنظمة الدولية 'شباب من أجل حقوق الإنسان'

١٠٦- شارك المرثون بسانت كيتس ونيفس في يومي ٤ و٥ آذار/مارس ٢٠١٥ في برنامجٍ أُطلق مشروعاً مشتركاً بين اليونسكو والمنظمة الدولية 'شباب من أجل حقوق الإنسان' يهدف إلى تعميم تعليم حقوق الإنسان في جميع أنحاء سانت كيتس ونيفس.

١٠٧- ودرّبت حلقات العمل المعقودة بهذا الشأن المعلمين من كلتا الجزيرتين على تدريس منهاج 'شباب من أجل حقوق الإنسان' لطلابهم. وقد شاركوا في الدروس، وقدموا عروضاً بالفيديو عن مواد إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، وأنجزوا بعض التكاليفات العملية المشمولة ببرنامج 'شباب من أجل حقوق الإنسان' التعليمي.

رابعاً- التحديات والقيود

١٠٨- عقب الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل لسانت كيتس ونيفس، اتخذت الدولة، التي هزتها الأزمة العالمية، بعض القرارات الصعبة، وإن كانت ضرورية، لتثبيت حالة الدين ووضع حالتها المالية على مسار مستدام.

١٠٩- ودعت الحكومة صندوق النقد الدولي إلى دعم برنامج سانت كيتس ونيفس المحلي للانتعاش الاقتصادي. وقد أفضى هذا البرنامج إلى استحداث 'ترتيب احتياطي' للحكومة لدعم إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة.

١١٠- واعتمدت الحكومة، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بعض الإجراءات المتفق عليها سلفاً، شملت الإعلان عن إجراء عملية إعادة هيكلة للدين وإنشاء إطار لرصد متأخرات الإنفاق.

١١١- وهدفت الفئة التالية من الإجراءات، المسماة بـ 'إصلاحات القطاعين المالي والعام'، إلى تعزيز الإدارة المالية العامة بإدخال إصلاحات على قطاعي الخدمة المدنية والشركات العامة وتنفيذ غيرها من أنشطة الإدارة المالية العامة، كصوغ قانون للمشتريات وإنشاء إطار متوسط الأجل للإنفاق، على سبيل المثال لا الحصر.

١١٢- وفي إطار إصلاحات القطاع المالي، وهو الفئة الثالثة من الإصلاحات، كان الاشتراط المحدد ضمان استقرار القطاع المالي، وتألّف أساساً من اختبار مدى صلابة المؤسسات المالية. وفي إطار الفئة الأخيرة، التي ركّزت على إنشاء معايير متوسطة الأجل، سعت الجهود المبذولة إلى استحداث استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين، وإصلاح نظام المعاشات.

١١٣- ومن الجلي أن التدابير المتخذة لخفض الدين والالتزام بالقيود المفروضة في إطار صندوق النقد الدولي تطرح تحديات متعددة، وإن كان يمكن التغلب عليها.

خامساً - الخاتمة

١١٤- تُشتمن حكومة سانت كيتس ونيفس عالياً حقوق الإنسان وتحمل التزاماتها الدولية بهذا الشأن على محمل الجد.

١١٥- وستواصل الحكومة الاتصال بشركائها الدوليين، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التماساً للمساعدة القيّمة لتمكين من الوفاء بالتزاماتها نحو هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، وتنفيذ التوصيات التي تلقتّها في إطار الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل والتي ستلقاها في جولاته التالية.

١١٦- وترحب سانت كيتس ونيفس بعملية الاستعراض الدوري الشامل كوسيلة لتحسين جهودها في مجال حقوق الإنسان وتطلب مجدداً إلى الدول والكيانات الثالثة دعم المبادرات والبرامج الوطنية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.